شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

عيدٌ لا يعرفه أطفالنا بعد!

أمس كان يوم جمعة، وهو أنسب يوم لكي يستمتع الأطفال مع عوائلهم بوقت الفراغ. وأمس كان أيضاً يوم الأطفال العالمي، ومن أقصى الشرق إلى آخر الغرب من كرتنا الأرضية احتفلت الدول والمنظمات المدنية بهذه المناسبة، وبثت الفضائيات ووكالات الأنباء صوراً زاهية الألوان لمشاهد احتفالية بالمناسبة مفعمة بالبهجة والحبور والأمل.

عراقنا "العظيم" وحده انفرد بأن المناسبة لم تمر به ولو مرور الكرام، فلا الدولة نظمت مهرجاناً ولا منظمة شعبية دعت إلى احتفال ولا عوائل أقامت في الحدائق احتفالاتها الخاصة... هل توجد حدائق عامة في الأساس!؟

أطفال العراق الذين ربما لا يعرفون أن الأول من حزيران هو عيدهم العالمي، كانوا مشغولين أمس بأشياء أخرى تأخذهم بعيداً عن العيد وتقاليده، فما لا يقل عن ١٠ بالمئة منهم يعملون، حتى في الليل، للبقاء على قيد الحياة أو لإعالة أسرهم. هذا حسب الإحصاءات الرسمية التي لا يُعوّل عليها عادة، فالنسبة يمكن مضاعفتها من دون خوف من ارتكاب خطأ جسيم، مثلما يمكن مضاعفة عدد التلاميذ المتسربين من المدارس من ٦٠٠ ألف إلى ما يزيد عن المليون. بل ثمة إحصائية تقدر عدد هؤلاء بمليون تلميذ تركوا صفوفهم، ليلتحقوا في الغالب بجيش العمال الصغار الذين يتلقون أجوراً زهيدة للغاية.

ولمن تستهويهم لغة الأرقام فأن عدد اليتامى من أطفالنا يتراوح بين مليون ونصف المليون وخمسة ملايين.. الرقم الأول مصدره وزارة التربية فيما مصدر الرقم الثاني برلمانية عضو في لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب.

ولا ينبغي أن ننسى الأطفال المهاجرين الذين تبحث عوائلهم عن حق اللجوء... ولو في الواق واق! منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة تُحصي عدد العراقيين في دول الشرق الأوسط العربية وحدها بمليون ونصف المليون أكثر من نصفهم أطفال وشباب.

كم عدد الأطفال المرضى الراقدين في المستشفيات أو في بيوتهم يكابدون آلام الأمراض الخطيرة؟ كم عدد الأطفال المعاقين؟ كم تُشكّل نسبتهم بين من تتراوح أعدادهم بين مليون وثلاثة مليون معاق؟ لا أحد يستطيع أن يجيب، فدولتنا تحتقر الإحصائيات وعلى رأسها الإحصاء السكاني العام، ذلك ان القائمين على هذه الدولة ليسوا مشغولين بالتنمية، وليسوا مهمومين بإعادة الإعمار لكي يدرجوا الإحصائيات في قوائم الأولويات لوضع الخطط ورسم السياسات.

أولويات القائمين على السلطة في عراقنا "العظيم" تتوزع بين الصراع على كراسي هذه السلطة والتنافس على سرقة المال العام والخاص.

ولا عزاء لأطفالنا المتسربين من المدارس إلى سوق العمل.. لا عزاء للأطفال اليتامى والمعاقين المتروكين لأقدارهم القاسية، وبينهم عشرات الآلاف من ضحايا وأبناء ضحايا الإرهاب وحروب صدام.

لا عزاء ولا عيد لأطفالنا المشغول عنهم ساستنا وسدنة دولتنا.

المحافظة تخشى "زج الأمن" في رهانات السياسة بعد استبدال المالكي قائداً رفيعاً

حكومة كركوك المحلية: رئيس الوزراء حاول مغازلة العرب وزيارته لنا تأخرت ٤ أعوام

أبدى أعضاء في حكومة كركوك المحلية مخاوفهم حيال "زجّ" الملف الأمني في حسابات الأزمة السياسية، وذلك تعليقاً على قرار رئيس الحكومة استبدال قائد الفرقة ١٢ المكلفة بأمن المحافظة، ودون تنسيق مع أوساطها التنفيذية، فيما ذكروا أن زيارة نوري المالكي لهم جاءت متأخرة "٤ سنوات". واعتبر رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة كركوك عن قائمة "كركوك المتآخية" احمد عسكري، أن "تغيير قائد الفرقة في كركوك أمر طبيعي"، مضيفا أن هذه المسائل هي من اختصاص وزارة الدفاع وهي تتولى أمور التنسيب والتعيين للقادة في الفرق التابعة للجيش العراقي".

□ كركوك / روشن قاسم

وأشار عسكري في تصريح لـ"المدى" إلى أن مجلس المحافظة والمحافظ رحبوا بالقائد الجديد وبدأوا بالتنسيق معه مثمنين تعاون القائد السابق مع الإدارة في كركوك" مؤكدا أن "التنسيق كان ويستمر بين اللجنة الأمنية والقيادة الجديدة للفرقة ١٢".

وكان القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي قد أوعز، ضمن سلسلة التغيرات للقادة الأمنيين في العراق، بتغيير قائد فرقة ١٢ للجيش العراقي في كركوك، اللواء الركن سمير عبد الكريم جاسم، باللواء محمد خلف الفهداوي.

لكن عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة كركوك عن الجبهة التركمانية، علي مهدي الصادق راح يؤكد ضرورة أن يكون هناك تنسيق مسبق في أي تنسيب او تعيين بكركوك سواء أكان تغييرات أمنية أم غيرها.

واضاف الصادق لـ "المدى"، إن "حساسية الوضع في كركوك تستوجب مناقشة واخذ آراء الكتل الموجودة في مجلس المحافظة فتغيير قائد والاتيان بقائد اخر يحتاج الى توافق سياسي".

ولفت إلى انه "لم تكن هناك ملاحظات على أداء القائد السابق لواجباته" مشيرا إلى انه "كانت لدينا اجتماعات دورية مع القادة الأمنيين في كركوك ولم توجه أية ملاحظات".

وعبر عن اعتقاده بأن التوقيت الذي جرى فيه التغيير يوحي إلى وجود أسباب سياسية، وان الخطوة جاءت لمغازلة طرف معين ولهدف سياسي معين.

وأوضح أن الخطوة "جاءت بعد زيارة رئيس الوزراء إلى كركوك"، مشددا في الوقت نفسه على انه في حال "وجود ملاحظات على اداء اي مسؤول في كركوك فهناك مراجع وكتل وأحزاب في مجلس المحافظة ويمكن خلالها طرح اقتراحاتنا بهذا الصدد وإيجاد الصيغ الملائمة للحل".

وتمنّى الصادق من القائد الجديد أن يراعي حساسية الوضع والتعاون والتنسيق مع كافة الكتل مع رئيس المجلس والمحافظ ومديرية الشرطة".

وكان مجلس الوزراء قد عقد بعد جلسته الأولى خارج بغداد في شباط الماضي في البصرة، جلسة ثانية في كركوك بداية الشهر الماضي وغاب عنها الوزراء الكرد الذين اعتبروا أن الزيارة أتت استفزازا لكركوك وتزامنت مع اشتداد وتيرة الخلافات بين أربيل وبغداد.

مسؤول "القائمة العراقية" في كركوك مازن عبد الجبار، من جهته أبدى استغرابه من إجراء التغيير في قيادة الجيش في وقت أشادت ادارة كركوك بدور القائد السابق، وقال "نحن في كركوك نحتاج إلى توحيد المواقف حول الجانب الامني ومن المفروض ان يعزل الجانب الأمني عن الأهداف السياسية".

واوضح عبد الجبار لـ "المدى" ان هناك "بعض الأطراف السياسية في العراق تحاول أن تعكس مشاكلها وخلافاتها على قضايا ليست لها علاقة بقضية كركوك"، مضيفا "نحن أكدنا مرارا أن قضيتنا الأساسية في العراق هي مشكلة الشراكة والتوازن وما يجري حالياً ليس له علاقة بقضية كركوك وفي اجتماعات في أربيل والنجف لم يتم التطرق نهائيا إلى قضية كركوك".

واعتبر عبد الجبار أن "محاولة المالكي كسب السنة في كركوك من خلال تغيير قائد الجيش، هي لعبة لن تنطلي على احد" وأكد أن "العرب في كركوك لن ينخدعوا بهذه الزيارات وهذه التغييرات".

وتابع "واقع الحال أن من حق القائد العام للقوات المسلحة أن يجري تغييرات ومع الأسف أن يستغل هذه الأمور لأهداف سياسية ويزج قضايا حساسة في معارك سياسية"، مستدركا انه "يجب العودة إلى الدستور ووفقا للدستور يجب أن يخضع تعيين قائد الفرقة إلى التصويت في البرلمان"، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن "نصف المسؤولين العراقيين الآن بالوكالة وهذه الأمور يجب أن تعرض على مجلس النواب ويؤخذ رأي الآخرين بها"، معبرا عن رفضه لاتخاذ الحكومة قرارات دون أن تأخذ بنظر الاعتبار رأي السكان المحليين.

وزاد "استغرب زيارة المالكي إلى كركوك والى نينوى على الرغم أننا في عام ٢٠٠٩ اكدنا له حاجة كركوك الى الحكومة الاتحادية وضرورة زيارته إلى كركوك، واستغرب أن يستغرق الوقت أربع سنوات ليلبي المالكي مطالبنا ويزور كركوك وهي زيارة استفزت أطراف المدينة".

وكان اللواء سمير عبد الكريم جاسم تعين في منصب قائد فرقة ١٢ للجيش العراقي في كركوك عام ٢٠١٠ وجاء خلفا للواء عبد الأمير الزيدي الذي قاد الفرقة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.

"المؤتمر الوطني"... غيّبته "الشكوك السياسية" والخطاب المزدوج وندم فريق المالكي على معارضته

□ بغداد / ضرغام المالكي

يبدو أن الدعوات التي نادت بها الكتل السياسية لعقد المؤتمر الوطني قد تقلصت بشكل كبير حتى بات موضوع سحب الثقة عن الحكومة يتصدر قائمة مطالب أغلب قادة الكتل السياسية. وفيما يدافع أنصار رئيس الوزراء نوري المالكي عن فرضية أن الأطراف الأخرى أفشلت عقد المؤتمر، ارجع نواب عدم عقده إلى انعدام الثقة بين الفرقاء. وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني وجه في ٢٣ من أيار الماضي بتحديد موعد لعقد المؤتمر الوطني سريعاً، بينما ظل يدعو لعقدة طيلة الشهور الستة الماضية. وبينما كان فريق رئيس الحكومة يعتبر هذه الخطوة موجهة ضده (أو لتكبيل صلاحيات المالكي) فإن حزب الدعوة يحاول اليوم أن ينادي بضرورة انعقاده كخيار أهون عليه من سحب الثقة.

ودافع المحلل السياسي إبراهيم الصميدعي عن عدم تحميل رئيس الحكومة مسؤولية عدم عقد المؤتمر الوطني وقال لـ"المدى" أن من أبرز أسباب تأخر انعقاده هو اتجاه أبرز قادة الكتل السياسية كالتحالف الكردستاني والقائمة العراقية وكتلة الأحرار إلى البحث عن طرق دستورية لسحب الثقة عن حكومة المالكي. وبيّن أن هذه الكتل ترى أن المؤتمر الوطني لا يأتي بجديد خاصة مع تمسك ائتلاف دولة القانون بمواقفه السابقة، مضيفاً أنه في حال عدم استطاعة المجتمعين في أربيل الحصول على النصاب القانوني لسحب الثقة عن الحكومة سيتجهون من جديد إلى خيار عقد المؤتمر الوطني.

وأشار إلى أن "هذا سيجعل الأزمة السياسية أكثر تعقيداً خاصة أذا ما علمنا أن دولة القانون قد حذرت في وقت سابق من عدم حضور المؤتمر الوطني إذا ما تم عقده بعد طرح خيار سحب الثقة". وكانت كتلة "دولة القانون" التي يتزعمها المالكي رفضت عقد المؤتمر الوطني في مراحل سابقة آخرها قبيل انعقاد القمة العربية في بغداد".

وطرح مقترح عقد مؤتمر وطني جامع لحل الأزمة السياسية وتطبيق اتفاقات أربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة منذ نهاية العام الماضي وتبلورت الأفكار حوله، بداية العام الحالي عندما اقترح سياسيون أن يبادر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الى الدعوة لعقده في اربيل، ما رفضته كتلة المالكي واشترطت عقده في بغداد ومن دون شروط مسبقة، في مقابل اشتراطها عدم مناقشة قضايا مثل المطلك والهاشمي وبنود أربيل، واعتبر نواب في دولة القانون في وقت سابق أن بنود أربيل انتهت، لكنهم عادوا وأعلنوا تمسكهم بالمؤتمر الوطني مع طرح قضية سحب الثقة من المالكي".

ويعتقد برلمانيون في المقابل أن عدم الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر الوطني وتمسك الأطراف بالمواقف المسبقة وغياب الثقة المتبادلة، كان من أبرز أسباب أخرت انعقاده، حيث يرى النائب عن "القائمة العراقية" شاكر كتاب أن "تأخر انعقاد المؤتمر الوطني يعود إلى تغلّب الفردية والذاتية على المصلحة العامة لدى بعض قادة الكتل السياسية".

وقال كتاب في تصريح لـ"المدى" أن "هناك أجندة متناقضة تتمسك بها الكتل السياسية يرافقها التزمت والإصرار على الفردية والذاتية وتغليبها على المصلحة العامة وهي من معوقات لانعقاد المؤتمر الوطني".

أما مهدي الساعدي وهو محلل سياسي فيقول لـ"المدى" إن انعدام الثقة بين السياسيين وعدم الاتفاق على المحاور الرئيسية التي من المفترض أن تناقش داخل هذا الاجتماع هي أحد أسباب تأخر انعقاده. متوقعاً إلغاء المؤتمر الوطني في حال سحبت الثقة من الحكومة.

ويقول عضو "التحالف الكردستاني" وليد شركة لـ"المدى" إن "بعض الكتل السياسية تنادي عبر وسائل الإعلام بضرورة عقد المؤتمر الوطني لكنها لا تريد تنفيذ الاتفاقات السياسية المنعقدة بين الكتل لذلك لا حاجة لعقد مؤتمر بدون تنفيذ الاتفاقيات السياسية والدستورية بين أقطاب العملية السياسية في البلاد".

الأتروشي: رئيس الوزراء "يشغل الرأي العام" بالزيارات وافتتاح مشاريع سكنية

□ بغداد / المدى

وصف نائب عن التحالف الكردستاني تحركات رئيس الوزراء نوري المالكي وعقده لجلسة مجلس الوزراء في محافظة نينوى ورعايته لبعض المشاريع بأنها "محاولة لإبعاد وشغل الرأي العام عن الأزمة السياسية الراهنة".

وقال النائب فرهاد الاتروشي أمس، في تصريحات صحفية إن "إجراء جولات التراخيص النفطية وتوقيع العقد المبرم لمشروع بسماية السكني وعقد جلسة مجلس الوزراء في الموصل هي تحركات واضحة ويفهمها "السذج من الناس" بأنها محاولة من المالكي لشغل الرأي العام وإبعاد الإعلام عن الأزمة الراهنة بالإضافة إلى أنها رسالة يريد إيصالها بأنه ما زال قوياً ويحكم العراق ويخدم الشعب" حسب قوله. وأضاف أن "رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ومن خلال الاجتماعات التي يجريها مع عدد من قادة الكتل السياسية يريد من خلالها أن يصل إلى حل للوضع القائم وتصحيح المسار لأنه باعتقادنا قد بلغ السيل الزبى وانتظرنا طويلا ولم نجد إجابات حقيقية من الطرف الآخر ولم نر إلا تسويفا ووعودا منه عن الملفات والمشاكل الموجودة على الساحة".

وشهدت الأيام الماضية عقد جلسة مجلس الوزراء جلسته برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي في محافظة نينوى ورعى جلسة توقيع العقد المبرم بين الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية والشركة الكورية لإنشاء مشروع مجمع بسماية السكني ببغداد بالإضافة إلى قيام وزارة النفط بإجراء جولة التراخيص النفطية الرابعة.

العراق يرعى كتابة الدساتير في دول الربيع العربي

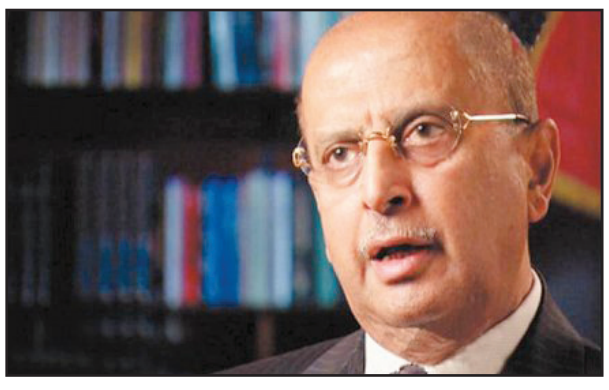
أبو بكر القربي

□ بغداد / المدى

أعلن وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي، أمس الجمعة، موافقة بلاده على عقد مؤتمر في العاصمة العراقية بغداد بشأن كتابة الدساتير في دول الربيع العربي، مؤكدا أن بلاده ستشارك في المؤتمر بخبراء بمجال كتابة الدستور.

وذكر بيان لوزارة الخارجية العراقية، أمس الجمعة تلقت "المدى" نسخة منه، إن "وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي التقى وزير الخارجية اليمني ابو القربي على هامش الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني المنعقد في تونس"، مبينا أن " اللقاء بحث موضوع التحديات الإرهابية في اليمن، والمساعدة التي يمكن أن يوفرها العراق لليمن في مجال مكافحة الإرهاب".

وأضاف البيان أن "القربي ابلغ عباوي موافقة اليمن على مقترح عراقي بعقد مؤتمر في بغداد عن كتابة الدستور في دول الربيع العربي برعاية جامعة الدول العربية وبمشاركة كل من مصر، تونس، ليبيا، اليمن والعراق"، مشيرا إلى أن القربي أكد أن بلاده ستشارك في المؤتمر بخبراء بمجال كتابة الدستور".

ويرأس العراق حاليا الدورة ٢٣ لمؤتمر القمة العربية بعد عقده لمؤتمر القمة في العاصمة بغداد في (٢٩ آذار ٢٠١٢) والذي يقود بموجبه العمل العربي حتى نهاية آذار من العام المقبل موعد عقد القمة العربية.

ويعد الإعلان عن تنظيم مؤتمر لدول الربيع العربي بشأن كتابة الدستور في هذه الدول بعد التغييرات التي شهدتها خلال عام ٢٠١١ هو الأول من نوعه الذي تشرف عليه الجامعة العربية بشان كتابة الدساتير في هذه الدول، كما يعد رسالة إلى صعوبة تنظيم مثل هذه المؤتمرات في دول عربية مؤثرة لا تزال تحكم بأنظمة شمولية. وأسهمت حركة الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدها العام ٢٠١١ للمطالبة بالتغيير والإصلاح ومكافحة الفساد، التي باتت تعرف بتسمية "الربيع العربي"، في إسقاط نظم الحكم التي كان يتربع على سدتها زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وإجبار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على التخلي عن الحكم، في حين تتواصل حركة الاحتجاجات والعنف في سوريا مما أسفر عن سقوط أكثر من ١٠٠٠٠ قتيل حتى الآن، كما كان لهذه الحركة امتدادها في العديد من الدول العربية الأخرى، ومنها العراق، البحرين، الأردن، الجزائر والمغرب، لكن دول الربيع العربي بعامة، لاسيما ليبيا ومصر واليمن وسوريا بخاصة، تشهد حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار فضلاً عن أعمال العنف لم تتمكن من السيطرة عليها حتى الآن.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون